

Distr.: General  
20 April 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## توسيع وتنويع آليات وبرامج تسوية الأوضاع القانونية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين

تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فيليب غونزاليز موراليس

موجز

يعرض هذا التقرير الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها فيليب غونزاليز موراليس، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسلط المقرر الخاص الضوء في تقريره على تحديات حقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية، من خلال تقديم تحليل للكيفية التي يزداد بها التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لهذه الأوضاع. ويناقش المقرر الخاص كيفية معالجة الأوضاع الهشة للمهاجرين في ظل انعدام وضع الهجرة النظامي، عن طريق إنشاء وتعزيز آليات تسوية الأوضاع القانونية.

واستناداً إلى المعلومات والتحليلات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، يحدد المقرر الخاص الممارسات الواعدة والجهود الجارية والتحديات القائمة، ويقدم مجموعة من التوصيات الرامية إلى توسيع وتنويع آليات وبرامج تسوية الأوضاع القانونية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين.



## أولاً - مقدمة

1- يقم فيليب غونزاليز موراليس، المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والخمسين عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 6/43.

## ثانياً - الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص

### الزيارات القطرية

2- أجرى المقرر الخاص زيارة رسمية إلى كل من بولندا وبيلاروس في الفترة من 12 إلى 25 تموز/يوليه 2022<sup>(1)</sup>. كما أجرى زيارة إلى بنغلاديش في الفترة من 20 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2023<sup>(2)</sup>.

### الأنشطة الأخرى

3- في أيلول/سبتمبر 2022، شارك المقرر الخاص في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفي نشاط نظمته اللجنة المذكورة ولجنة حقوق الطفل بخصوص تعليقاتهما العام المشترك بشأن الأطفال المهاجرين.

4- وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، قدم المقرر الخاص تقريره إلى الجمعية العامة بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان للمهاجرين. وفي 18 و19 تشرين الأول/أكتوبر، شارك في الاجتماع السنوي لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

5- وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، شارك المقرر الخاص في الأنشطة التالية: اجتماع مباشر على موقع فيسبوك بشأن تغير المناخ والتنقل البشري، نظمته منظمة "بلا حدود" (Sin Fronteras) والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤسسات أخرى؛ ونشاط جانبي للجمعية العامة بشأن نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ، بالاشتراك مع ستة مقررين خاصين آخرين؛ وحوار مع ممثلي المجتمع المدني بشأن الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين في أوروبا، نظمته اللجنة الإسبانية لتقديم المعونة إلى اللاجئين، ومنظمة "Acoge"، ومؤسسات أخرى، في توليدو، إسبانيا؛ ونشاط بشأن الحماية وإنفاذ القانون في العمليات البحرية ومسألة عدم التجريم، اشترك في تنظيمه المقرر الخاص، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤسسات أخرى؛ وحلقة عمل نظمته مؤسسة "أولا أبييرتا" (Aula Abierta)، حيث تكلم المقرر الخاص عن التنقل البشري الفنزويلي.

6- وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، تكلم المقرر الخاص في منتدى فيينا للمناقشة الذي نظمته كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤسسات أخرى، وركز على النساء المتنقلات. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، كان المقرر الخاص المتكلم الرئيسي في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمركز حقوق الإنسان التابع لجامعة ديوستو، حيث ألقى محاضرة عن التحديات الجديدة أمام حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، شارك في مناقشة مائدة مستديرة نظمته منظمة العمل الدولية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، تكلم المقرر الخاص في إطار نشاط نظمته

(1) انظر A/HRC/53/26/Add.1 وA/HRC/53/26/Add.2.

(2) انظر A/HRC/53/26/Add.3.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن المدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للخطر في سياقات الهجرة.

7- وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، شارك المقرر الخاص في نشاط نظمته مكتب أمين المظالم التابع للأرجنتين حول التواصل بشأن مسائل الهجرة باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان؛ وتكلم في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمركز فراي ماتياس لحقوق الإنسان في كوردوبا، الذي يوجد مقره في تشياباس؛ وشارك في نشاط نظمته مركز حقوق الإنسان التابع لجامعة بوينس آيرس، حيث قدم الطلاب ورقات عن حالات الهجرة في الأمريكتين؛ وألقى المقرر الخاص كلمة أمام الاجتماع الإقليمي لمكاتب أمناء المظالم في أمريكا الجنوبية بشأن موضوع الدفاع القانوني والحماية الدولية؛ وتكلم في المؤتمر السنوي للاتحاد الأيبيري - الأمريكي لأمناء المظالم بشأن إمكانية لجوء المهاجرين إلى القضاء.

8- وفي 24 كانون الثاني/يناير 2023، تكلم المقرر الخاص في مناقشة مائدة مستديرة لجامعة الأمم المتحدة بشأن العمل اللائق للمهاجرين في بلدان الجنوب.

9- وفي 1 آذار/مارس، ألقى المقرر الخاص محاضرة في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية القانونية عن التحديات الرئيسية التي تواجه حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي 7 آذار/مارس، كان من المتكلمين بمناسبة بدء العمل بقاعدة البيانات المتعلقة بحقوق المهاجرين، وهي مناسبة اشترك في تنظيمها المركز العالمي للهجرة التابع لمعهد جنيف للدراسات العليا والمبادرة المتعلقة بحقوق المهاجرين التابعة لجامعة كورنيل. وفي 30 آذار/مارس، شارك في حلقة نقاش بشأن إنهاء الاستعمار في ممارسة حقوق الإنسان من أجل تعزيز العدالة العرقية في الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للقانون الدولي.

10- وفي آذار/مارس أيضاً، شارك المقرر الخاص في الأنشطة التالية: حلقة نقاش بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحدود وتسوية أوضاع الهجرة في إطار المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في بوينس آيرس؛ وحلقة نقاش في المنتدى المعني باتجاهات الهجرة، عقدها مؤتمر أساقفة غواتيمالا ومنظمات أخرى، حيث كان المتكلم الرئيسي، وتناول حالة مأوي المهاجرين في غواتيمالا والمكسيك؛ ونشاط جانبي للدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالات اختفاء المهاجرين، اشترك المقرر الخاص في تنظيمها مع البعثة الدائمة للمكسيك، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤسسات أخرى.

## ثالثاً - دراسة عن كيفية توسيع وتنوع آليات وبرامج تسوية الأوضاع القانونية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين

### ألف - مقدمة

11- من شأن الهجرة أن تُثمر عن تجارب إيجابية وتمكينية للمهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد على السواء. ومع ذلك، لا يزال الكثير من المهاجرين غير الحائزين للوثائق اللازمة يعانون من انعدام وضع الهجرة النظامي. كما أن المهاجرين في أوضاع غير نظامية يعيشون ويعملون في ظروف حرجة وقد يتعرضون أكثر من غيرهم للتمييز وإساءة المعاملة والاستغلال والتهميش. وقد تكون المهاجرات غير الحائزات للوثائق اللازمة أكثر عرضة لإساءة المعاملة، والسلوك الاستغلالي، والعنف الجنساني، والمضايقة، وأشكال التمييز المتقاطعة. وقد تؤدي الهجرة غير النظامية المرتبطة باتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية تقييدية إلى إنشاء أوضاع هشة للمهاجرين، مما يقلل أيضاً من الفوائد الإنمائية للهجرة بالنسبة للمهاجرين وأسرهم والمجتمعات المحلية المعنية.

12- أما العوامل التي تؤدي بالمهاجرين إلى أوضاع غير نظامية، فهي عوامل متعددة المستويات. وبصرف النظر عن الظروف التي تؤدي بالمهاجرين إلى المرور عبر القنوات غير النظامية، فإن التمتع بحقوقهم في الصحة والسكن والعمل اللائق واللجوء إلى القضاء والتعليم وغير ذلك من الحقوق عادةً ما يتأثر سلباً نتيجة لذلك. وكثيراً ما يرتبط حرمان المهاجرين من حقوقهم ارتباطاً وثيقاً بالقوانين التمييزية وبالتعبير عن أشكال التحيز في الممارسة العملية، بما في ذلك التعصب أو كره الأجانب.

13- وللمهاجرين غير الحائزين للوثائق اللازمة، بما في ذلك المهاجرون الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، أن يتمتعوا بحقوق الإنسان، وهم بحاجة إلى حماية هذه الحقوق، حيث لا يستطيع الكثيرون منهم العودة إلى بلدانهم الأصلية لطائفة واسعة من الأسباب القانونية والعملية. وبالنظر إلى أن معظم المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية لا يحصلون على الاستحقاقات الاجتماعية، فمن المرجح أن تزداد نسبة عالية منهم عملاً من أجل البقاء، ومن ثم قد يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد بإسهامها في سوق العمل. وكثيراً ما تكون الهجرة غير النظامية نتيجةً لمحدودية المسارات النظامية التي يمكن من خلالها اختيار الهجرة من أجل العمل أو توكيلاً للسلامة أو لجمع شمل الأسرة، أو لعدم كفاية المعلومات المتاحة عن الخيارات الأخرى. كما أن السياسات التي تركز فقط على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية قد تُنتج دورات من الهجرة المتكررة في ظروف أكثر خطورة.

14- ويمكن أن تكون تسوية حالات المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية، أي منحهم وضعاً باعتبارهم مهاجرين نظاميين لإضفاء الشرعية على إقامتهم في البلدان المعنية، تدبيراً فعالاً لكفالة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يجدون أنفسهم في أوضاع هشة، ولا سيما المهاجرون الذين يتعرضون لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في بلدانهم الأصلية، أو أثناء رحلة الهجرة، أي في بلدان العبور وبلدان المقصد. وقد يُسهم تنفيذ آليات تسوية الأوضاع القانونية في النهوض بالتنمية البشرية والتنمية الوطنية على حد سواء.

15- ولدى إعداد هذا التقرير، أصدر المقرر الخاص استبياناً عن كيفية توسيع وتنوع آليات وبرامج تسوية الأوضاع القانونية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وهو يعرب عن امتنانه لجميع الدول، وكليات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية التي أسهمت فيه. ويستند هذا التقرير بصفة رئيسية إلى الردود الواردة على الاستبيان، البالغ عددها 83 رداً<sup>(3)</sup>، والتي تكملها البحوث والبيانات والوثائق القانونية الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وغيرها من الموارد المفتوحة التي كانت متاحة للجمهور في شباط/فبراير 2023.

## باء - الجوانب الإعلامية لبرامج وآليات تسوية الأوضاع القانونية

### 1- تعاريف رئيسية

16- على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول عالمياً للهجرة غير النظامية، فإن هذا المصطلح يُستخدم عموماً لتحديد الأشخاص الذين ينتقلون خارج قنوات الهجرة النظامية. وأن يهاجر هؤلاء الأشخاص بصورة غير نظامية لا يُعفي الدول من الالتزام بحماية حقوقهم. وعلاوة على ذلك، فإن فئات الأشخاص الذين قد لا يكون لديهم أي خيار آخر سوى استخدام قنوات الهجرة غير النظامية يمكن أن تشمل أيضاً المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء وضحايا الاتجار أو الأطفال المهاجرين غير المصحوبين، إضافةً

(3) انظر <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/report-how-expand-and-diversify-regularization-mechanisms-and-programs-enhance>.

إلى المهاجرين الذين يضطرون إلى مغادرة بلدانهم الأصلي لأسباب متنوعة. ويود المقرر الخاص أن يشدد على أن الدول ملزمة أيضاً، بمقتضى أحكام القانون الدولي، بحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يلجأون إلى مسارات الهجرة غير النظامية، بسبل منها إتاحة اللجوء والحماية الدولية لملتزمي اللجوء الفارين من الاضطهاد أو النزاعات أو العنف المنتشر على نطاق واسع<sup>(4)</sup>.

17- وتشير مصطلحات "المهاجرون غير الحائزين للوثائق اللازمة" و"المهاجرون غير النظاميين" و"المهاجرون في أوضاع غير نظامية" إلى الأشخاص المقيمين في بلد لا يعترف رسمياً بإقامتهم. وقد لا يتمكن البعض منهم من الحصول على تصريح إقامة أو جنسية نتيجةً لتصنيف فئات الهجرة تصنيفاً تقيدياً، بما يشمل هجرة اليد العاملة وسياسات الإقامة. وقد يكون لدى أشخاص آخرين تصاريح إقامة مرتبطة بالتعليم أو العمل أو جمع شمل الأسرة، ولكن هذه التصاريح تكون إما مؤقتة أو خاضعة لظروف إقامة غير مستقرة أو منتهية الصلاحية. أما الأطفال الذين يولدون لأبوين غير حائزين للوثائق اللازمة، فإنهم يرثون وضعهم غير النظامي. ويشير "الوضع المسموح به" إلى الحالة التي لا تمنح فيها الحكومات وضع الإقامة النظامية، بل تُنشئ بحكم الواقع ظروف إقامة يصبح فيها الفرد في وضع غير نظامي، مما يعوق بشدة ممارسة الكثير من حقوقه الأساسية (مثل الحق في حرية التنقل، والعمل، وجمع شمل الأسرة، والحصول على استحقاقات الرعاية الاجتماعية).

18- وفيما يتعلق بالتمييز بين المهاجرين "النظاميين" و"غير النظاميين"، نادراً ما تكون الأوضاع النظامية وغير النظامية واضحة. إذ تصل الأغلبية العظمى من المهاجرين في العالم إلى بلد المقصد عبر قنوات نظامية، ولكن عدداً من المهاجرين يصبحون، نتيجةً لظروف متنوعة، "غير نظاميين" في مرحلة لاحقة. وقد لا يكون ذلك بسبب خطأ يرتكبه المهاجرون أنفسهم، بل نتيجةً لإجراءات الهجرة غير الواضحة أو ذات الطابع البيروقراطي المفرط، أو التمييز، أو المعوقات العملية ومنها ارتفاع تكاليف تجديد التأشيرة، والحواجز اللغوية، وعدم الحصول على المساعدة القانونية. ويؤثر تجاوز مدة الإقامة المسموح بها في البلد تأثيراً سلبياً على المهاجرين من جميع البلدان وعلى جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية<sup>(5)</sup>.

19- وتُعتبر "تسوية الأوضاع القانونية" أي عملية أو إجراءات يمكن من خلالها منح شخص ما تصريح إقامة من سلطة حكومية تنظم بقاءه في البلد الذي يقيم فيه. ويقدم الشخص طلباً بموجب هذه الإجراءات عندما يكون بالفعل في البلد، بما في ذلك عند الوصول إليه و/أو الإقامة فيه بشكل غير نظامي. وتختلف عملية تقديم طلب تسوية الوضع القانوني عن تلك المستخدمة للحصول على تصريح إقامة وتصريح عمل، اللذين لا بد من تقديم طلب للحصول عليهما من بلد آخر قبل أو عند الوصول بطريقة نظامية. ويمكن أن تتم تسوية الأوضاع القانونية أيضاً عن طريق تعديلات سياسية تُعفي حاملي جنسية معينة من شرط الحصول على تصريح إقامة في البلد المعني. وتنقسم تسوية الأوضاع القانونية إلى ثلاث فئات فرعية هي: برامج تسوية الأوضاع القانونية، القائمة على تدابير وطنية لا تشكل جزءاً من الإطار السياسي النظامي، وتمتد لفترة زمنية محدودة لتطبيقها، وتستهدف عادة فئات معينة من غير المواطنين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية؛ وآليات تسوية الأوضاع القانونية التي تشكل جزءاً من قانون الهجرة النظامية وإطار سياساتها، مع قبول الطلبات الواردة على أساس متجدد، ومن ثم فهي تُعتبر تدابير دائمة؛ ومبادرات تسوية الأوضاع القانونية التي تستند إلى الآليات القائمة في الإطار السياسي وتهدف إلى وضع آلية معينة موضع الممارسة العملية. ويمكن أن تكون جميع أنواع تسوية الأوضاع الثلاثة محددة زمنياً، وكثيراً ما تتخذها السلطات المحلية أو الإقليمية في مدينة أو منطقة معينة. ويمكن أن

(4) انظر <https://www.iom.int/key-migration-terms>.

(5) انظر <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Migration/GlobalCompactMigration/RegularAndIrregular.pdf>.

تتبع مبادرات تسوية الأوضاع القانونية حملات توعية، وتقديم المساعدة القانونية، وغير ذلك من أشكال الدعم التي تستهدف المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية<sup>(6)</sup>. ويمكن أن يجد الناس أنفسهم فيما يسمى بحالة "عدم التيقن"، حيث يتعرضون لرفض طلبهم للجوء أو لإجراءات اللجوء و/أو الهجرة البيروقراطية المطوّلة، وهو ما يؤدي إلى وضع قانوني واجتماعي غير محدد المدة وغير معروف.

## 2- الإطار الدولي لتسوية الأوضاع القانونية

20- يتضمن الإطار المعياري والسياساتي الدولي بشأن تسوية الأوضاع القانونية إشارات إلى كل من الالتزامات الحكومية والجوانب التي ينبغي أن تقي بها مبادرات تسوية هذه الأوضاع. وتضع معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أحكاماً هامة تتعلق بحقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بما في ذلك المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية. فعلى سبيل المثال، تقتضي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من الدول الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة حالة المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية، وأن تتخذ في إمكانية تسوية وضعهم القانوني. وعلى وجه التحديد، تنص المادة 69 من الاتفاقية على أن تتخذ الدول الأطراف، حين يوجد في أراضيها عمال مهاجرون وأفراد أسرهم في وضع غير نظامي، تدابير ملائمة لضمان عدم استمرار هذه الحالة، وعلى أن تُؤخذ في الاعتبار الملائم، كلما نظرت الدول الأطراف المعنية في إمكانية تسوية وضع هؤلاء الأشخاص وفقاً للتشريع الوطني المنطبق وللاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ظروف دخولهم، ومدة إقامتهم في دولة العمل، والاعتبارات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما الاعتبارات المتصلة بحالتهم الأسرية.

21- وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي للدول الأطراف أيضاً احترام وإعمال حقوق جميع الأطفال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك المبادئ التوجيهية ذات الصلة وهي: مبدأ عدم التمييز، ومبدأ مصالح الطفل الفضلى، وحقوق الطفل في أن يُستمع إليه، والحق في الحياة والبقاء والنمو. وفي تعليق عام مشترك، أصدرت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم توجيهاتٍ توصي تحديداً بأن تكفل الدول الأطراف أن تكون إجراءات تسوية الأوضاع القانونية واضحة ومتاحة للأطفال وأسرهم. وفيما يتعلق بالالتزامات الدول الأطراف، ولا سيما بخصوص بلدان العبور والمقصد، اعترفت اللجنتان بالآثار السلبية على رفاه الأطفال نتيجة لوجود حالات هجرة غير آمنة وغير مستقرة. لذلك أوصت اللجنتان بأن تكفل الدول وجود إجراءات واضحة وميسرة لتحديد وضع الأطفال بحيث يتسنى تسوية أوضاعهم على أسس مختلفة، مثل مدة الإقامة في البلد<sup>(7)</sup>.

22- ويود المقرر الخاص أيضاً أن يشير إلى التعليق العام المشترك رقم 3 للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم/رقم 22 للجنة حقوق الطفل (2017) بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية، الذي شددت فيه اللجنتان على أنه ينبغي للدول الأطراف أن تضع وتطبق، فيما يتعلق بالأطفال غير المصحوبين والأطفال الذين لديهم أسرهم، إجراءً لتحديد المصالح الفضلى، يُراد به تحديد وتطبيق حلول شاملة وآمنة ومستدامة، بما في ذلك مواصلة الإدماج والاستقرار في بلد الإقامة الحالية، أو إعادة إلى البلد الأصلي أو إعادة التوطين في بلد ثالث. ويمكن أن تتضمن تلك الحلول، وفقاً للجنة، خيارات متوسطة الأمد وترتيبات تكفل إمكانات

(6) Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, "Regularization mechanisms and programmes: why they matter and how to design them" (2022).

(7) التعليق العام المشترك رقم 4 للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم/رقم 23 للجنة حقوق الطفل (2017) بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالطفل في سياق الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة، الفقرة 18.

لحصول الأطفال وأسرهم على وضع آمن من حيث الإقامة بما يتفق ومصالح الطفل الفضلى. وأشارت اللجنتان أيضاً إلى أن إجراءات تحديد المصالح الفضلى ينبغي أن توجهها سلطات حماية الطفل في إطار نُظم حماية الطفل، في ظل مناقشة الحلول والخطط الممكنة وتطويرها مع الطفل، بطريقة ملائمة له ومراعية لاحتياجاته، وفقاً للتعليق العام رقم 12 (2009) للجنة حقوق الطفل بشأن حق الطفل في أن يُستمع إليه.

23- وفي عام 2018، اعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من جانب أكثر من 150 من الدول الأعضاء، وحدد الالتزام بالبناء على الممارسات القائمة من أجل تيسير حصول المهاجرين ممن هم في وضع غير نظامي على تقييم فردي يمكن أن يؤدي إلى وضع نظامي، على أساس كل حالة على حدة، وبناءً على معايير واضحة وشفافة، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها الأطفال والشباب والأسر معنيين، باعتبار ذلك خياراً للحد من مواطن الضعف ولتمكين الدول من اكتساب معرفة أفضل بشأن السكان المقيمين لديها<sup>(8)</sup>. ويحدد الاتفاق العالمي، في هدفه 15، ضرورة إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية للمهاجرين والالتزام بضمان ألا يؤدي التعاون بين مقدمي الخدمات والسلطات المعنية بالهجرة إلى تفاقم أوجه ضعف المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية، عن طريق المساس بإمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية بأمان، أو التعدي غير المشروع على حقوق الإنسان في الخصوصية، والحرية، والأمن الشخصي في أماكن تقديم الخدمات الأساسية<sup>(9)</sup>.

24- وبموجب الاتفاق العالمي، انتقدت الحكومات أيضاً على الحيلولة دون أن يصبح الناس في وضع غير نظامي، عن طريق استعراض وتقيح المسارات الحالية للهجرة النظامية، بالتشاور مع القطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين؛ ووضع خطط مرنة وقائمة على الحقوق ومراعية للمنظور الجنساني لتتقل اليد العاملة، عن طريق إتاحة خيارات مرنة وقابلة للتحويل وغير تمييزية عند إصدار التأشيرات والتصاريح؛ وإعداد ممارسات وطنية وإقليمية للدخول إلى البلد والإقامة فيه، أو البناء على الممارسات القائمة في هذا المجال استناداً إلى الاعتبارات الرحيمة أو الإنسانية أو غيرها من الاعتبارات، فيما يتعلق بالمهاجرين المضطربين إلى مغادرة بلدانهم الأصلية بسبب الكوارث الطبيعية المفاجئة الظهور وغيرها من الحالات غير المستقرة، بوسائل من بينها تقديم تأشيرات إنسانية، والموافقة على الكفلاء الخاصين، وحصول الأطفال على التعليم، ومنح تصاريح العمل المؤقتة، حينما يستحيل على المعنيين التكيف في بلدانهم الأصلية أو العودة إليها<sup>(10)</sup>.

25- وبمناسبة إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2022<sup>(11)</sup>، وافقت الحكومات على إدراج مزيد من الالتزامات والمعايير المتصلة بتسوية الأوضاع القانونية. وفي هذا الصدد، سلّمت الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بأن توافر مسارات الهجرة النظامية ومرونتها لا يزالان محدودين في كثير من الحالات<sup>(12)</sup>، والتزمت بمضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز وتنويع سبل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك استجابةً للواقع الديمغرافي وواقع سوق العمل، وإزاء المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة، والمتضررين من الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي<sup>(13)</sup>.

(8) الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الفقرة 23(ط).

(9) المرجع نفسه، الفقرة 31(ب).

(10) المرجع نفسه، الفقرة 21(ج) و(د) و(ز).

(11) الهدف من إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية هو استعراض التقدم المحرز على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

(12) إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، الفقرة 24.

(13) المرجع نفسه، الفقرة 59.

وتشير الالتزامات الأخرى إلى اتفاقات تنقل اليد العاملة، وترشيد الفرص التعليمية، وتيسير الاستعادة من إجراءات جمع شمل الأسرة التي تعزز مصالح الطفل الفضلى، وتزويد المهاجرين بإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوقهم والتزاماتهم خلال جميع مراحل الهجرة.

## جيم - المسار غير النظامي وحقوق الإنسان

### 1- الدوافع التي تؤدي بالمهاجرين إلى اعتماد مسار غير نظامي

26- تتنوع المسارات المؤدية إلى الهجرة غير النظامية. وقد يصح المهاجرون في أوضاع غير نظامية عند دخولهم بلداً ما بصورة غير نظامية طلباً للحماية أو بحثاً عن الأمان أو صوناً للكرامة أو عندما يفقدون وضعهم النظامي بسبب تغيير أصحاب العمل و/أو اعتماد سياسات عمل تقييدية إزاء الهجرة. وفي بعض الحالات، قد يجد المهاجرون من ضحايا الجريمة أو السلوك التعسفي أنفسهم في وضع غير نظامي عند النضال من أجل تحقيق العدالة. ولا بد من الاعتراف بأن معظم المهاجرين لا يملكون سوى القليل من السيطرة على العوامل المعقدة التي تحدد وضعهم من حيث قوانين الهجرة. وفي معظم الحالات، يجدون أنفسهم في وضع غير نظامي دون صدور أي خطأ من جانبهم.

27- وكثيراً ما يرتبط إصدار تصاريح الإقامة وتصاريح العمل بعقد عمل يتعين تجديده بانتظام. ويترتب على هذه الممارسة احتمال أن يفقد المهاجرون بسهولة وضع إقامتهم بعد فقدان وظيفتهم. كما أن عدم استيفاء المتطلبات الإدارية لتجديد وضع الإقامة (مثلاً بسبب ارتفاع الرسوم المالية، أو المتطلبات غير الواضحة، أو المواعيد النهائية المبلّغ عنها على نحو غامض) قد يؤدي إلى وقوع المهاجرين في المسار غير النظامي. وقد يرتبط وضع الإقامة النظامية لمهاجرين آخرين بأزواجهم في حالات الزواج أو جمع شمل الأسرة، وهو ما قد يؤدي في بعض الظروف، كالانفصال عن شريك عنيف، إلى فقدان وضع الإقامة النظامية. وقد يصدر بحق ملتسمي اللجوء الذين يتبين أنهم ليسوا بحاجة إلى الحماية الدولية قرار قضائي بالعودة إلى بلدهم دون أن يتم إنفاذه على الفور أو قبل فترة طويلة. وقد تكون ثمة مجموعة متنوعة من الأسباب وراء نشوء مثل هذه الحالة، كعدم توافر الوثائق الإدارية اللازمة لدخول البلد الأصلي، أو المشاكل الصحية، أو مصالح الطفل الفضلى. وفي هذه الحالات، قد تميل السلطات إلى إبداء التسامح بشكل رسمي أو غير رسمي إزاء إقامة ملتسمي اللجوء لديها، على الرغم من أنها لا تمنحه وضع الإقامة. وهذا ما يترك ملتسمي اللجوء في وضع مطوّل من عدم التيقن على الصعيدين القانوني والاجتماعي دون أي إمكانية للتطلع إلى آفاق المستقبل<sup>(14)</sup>.

28- وحين تكون خيارات المسارات الآمنة والنظامية للهجرة غير كافية، قد يضطر بعض الأشخاص إلى مغادرة بلدهم الأصلي لأسباب تتعلق بالصحة أو البقاء على قيد الحياة. ومن شأن الآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي، وعدم المساواة في الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية أو العمل اللائق أو الغذاء أو الأرض أو المياه، وعدم تكافؤ الفرص، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والعنف الجنساني، أن تمثل كلها أسباباً مقنعة للمهاجرين من أجل التنقل عبر قنوات الهجرة غير النظامية. وتشمل الدوافع الأخرى أو العوامل الهيكلية حظر الهجرة القائم على النوع الاجتماعي، وتكاليف استقدام الموظفين، والجهات غير النزيهة لاستقدام اليد العاملة، والمعلومات المضللة أو الكاذبة، وعدم فهم قواعد الهجرة المعقدة<sup>(15)</sup>.

(14) Caritas Europa, "Demystifying the regularisation of undocumented migrants" (2021)

(15) ILO, *Protecting the Rights of Migrant Workers in Irregular Situations and Addressing Irregular Labour Migration: A Compendium* (2021)



29- كما يُعدُّ الاحتجاز والترحيل والاستبعاد الاجتماعي وحرمان المهاجرين من حقوقهم في بلد المقصد من الأسباب التي تجعل المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية يشعرون بالخوف على حياتهم. فقد يتم احتجاز المهاجرين غير النظاميين لعدة أسباب. وكثيراً ما لا يملك اللاجئون وملتسمو اللجوء والمهاجرون الذين يعيشون في أوضاع هشة الوثائق المناسبة المطلوبة بعد فرارهم من العنف والحرب. ونتيجةً لذلك، يتم استجواب الكثيرين من المهاجرين وملتسمي اللجوء واحتجازهم لعدم حيازتهم لوثائق هوية صالحة ونظامية، مع أن لديهم طلبات لجوء غير مثبتة فيها. ومن ناحية أخرى، يفضل المهاجرون الفقراء اعتماد القنوات غير النظامية للهجرة، مما يزيد من ضعفهم ويعرضهم للاستغلال<sup>(16)</sup>.

30- وتجدر الإشارة إلى أن أوجه التقاطع بين الهجرة وأشكال التمييز الأخرى (على أساس النوع الاجتماعي والعرق والأصل الإثني والدين والميل الجنسي) والصلة الزائفة بين اعتماد المسار غير النظامي والتجريم يزيدان من ضعف المهاجرين غير النظاميين. وعموماً، تؤدي هذه الأشكال المتفاقمة من التمييز، إلى جانب القمع الناجم عن تهميش هؤلاء المهاجرين وتجريمهم، إلى انتهاك منهجي لحقوق الإنسان الخاصة بهم<sup>(17)</sup>. وعلاوة على ذلك، يلاحظ المقرر الخاص أنه حين تكون سياسة الهجرة تقييدية، وتقترب في الوقت نفسه بخطاب مناهض للهجرة، فقد تنشأ صورة خاطئة عن المهاجرين في المجتمع في ظل اتهامهم بأنهم يشكلون تهديداً خطيراً للأمن الداخلي في بلد المقصد.

31- ويلاحظ المقرر الخاص أنه عندما تؤدي السياسات والشعارات إلى تجريم المهاجرين وتجريدهم من إنسانيتهم، فإن الرسالة التي يجري بثها هي أنه لا يحق لهم التمتع بالحقوق وليس لديهم مكان في المجتمع. كما أن آثار هذه الروايات المتحيزة واسعة الانتشار داخل المجتمع، مما يقلل من ثقة الناس في بعضهم بعضاً، ويُضعف علاقاتهم ببعضهم بعضاً، ويتيح اتخاذ مجموعة من التدابير السياساتية الضارة، مثل ممارسات المراقبة الواسعة الانتشار وغير المنظمة، والمضايقات التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية، وتقلص الحيز المتاح للدفاعيين عن حقوق المهاجرين. ويلاحظ المقرر الخاص بقلق أن الخطاب السلبي الذي يحيط بهذه المسألة يمكن أن يؤدي إلى ربط المهاجرين دون وجه حق بالجرمين في إطار النقاش العام<sup>(18)</sup>.

32- وبموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتعارض تجريم المهاجرين غير النظاميين مع المصالح المشروعة للدول في حماية أراضيها وتنظيم الهجرة. وفي إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، اتفقت الدول الأعضاء على النظر في استعراض السياسات التي تجرّم التنقل عبر الحدود، وأكدت أنه لا ينبغي تجريم الأطفال على أساس وضعهم من حيث قوانين الهجرة<sup>(19)</sup>. ولا ينبغي معاملة المهاجرين غير النظاميين على أنهم مجرمين أو باعتبارهم يشكلون تهديداً للأمن القومي أو العام. ويمكن أن يؤدي تجريم الأشخاص على أساس وضعهم من حيث قوانين الهجرة إلى وقوع عدة انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك التصنيف التمييزي، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، والانفصال الأسري، وعدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية أو السكن اللائق أو التعليم أو العمل، أو غير ذلك من الحقوق. ويود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على أن تجريم المهاجرين على هذا النحو يدفعهم أكثر إلى العيش والعمل في الظل، وقد يزيد من تعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة من جانب جهات مختلفة.

(16) انظر التقرير المقدم من منتدى المهاجرين في آسيا.

(17) المرجع نفسه.

(18) OHCHR, "Seven key elements on building human rights-based narratives on migrants and migration" (2020).

(19) قرار الجمعية العامة 1/71، الفقرتان 33 و56.

## 2- تحديات حقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية

33- يجد الكثير من المهاجرين أنفسهم أثناء وجودهم في بلدان العبور أو المقصد في ظروف غير نظامية وغير مستقرة، وغير قادرين على الاستفادة من الخدمات الأساسية أو اللجوء إلى القضاء، وعرضةً لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، والعنف الجنسي والجنساني، والمعاملة التي قد تؤدي إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما يواجه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية تحديات في ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الأساسية، والسكن اللائق، وحقوق العمل، والحماية الاجتماعية. ومن ثم، فإن اعتماد المسار غير النظامي يزيد من الإقصاء، ويُضعف المهاجرين، ويعرضهم بقدر أكبر للتمييز وسوء المعاملة والاستغلال<sup>(20)</sup>. وعندما يتعرّض المهاجرون للاستغلال أو سوء المعاملة، يحول افتقارهم إلى وضع نظامي من إبلاغ الشرطة بهذه الحالات خوفاً من الترحيل.

34- وكثيراً ما يتم إجراء عمليات تفتيش العمل في مكان العمل بالتعاون مع سلطات إنفاذ قوانين الهجرة، حيث يمكن القبض على العمال المهاجرين غير النظاميين رغم تعرضهم للاستغلال. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، قد تؤدي الحواجز المالية والخوف من إبلاغ سلطات الهجرة ببياناتهم الشخصية إلى عدم ذهاب المهاجرين إلى عيادة الطبيب أو المستشفى<sup>(21)</sup>. كما يزيد وضع الهجرة غير النظامي من تعرض المهاجرين للرق الحديث، بما في ذلك نتيجةً لاعتمادهم على المهربين، وفساد الموظفين، وعدم إمكانية الاستفادة من آليات الحماية وشبكات الأمان. وحين يقترن ذلك بظروف أخرى، مثل الافتقار إلى المهارات اللغوية المحلية، والعزلة الجسدية أو العاطفية، وعدم الاندماج، وغياب الحواجز الوقائية<sup>(22)</sup>، تصبح إمكانية تعرّض المهاجرين للرق الحديث أكبر إذا كانوا لا يتمتعون بوضع الهجرة النظامي<sup>(23)</sup>.

35- كما يواجه العمال المهاجرون تحديات وانتهاكات بسبب سياسات العمل التقييدية إزاء الهجرة في بلدان المقصد. وعلى سبيل المثال، يُذكر من بين العقوبات الرئيسية التي تحول دون تمكين العمال المهاجرين من النضال من أجل حقوقهم أن التأشيرات الصادرة لعمال البلدان الأخرى، وما يتيح من إمكانية للحصول على وضع الإقامة النظامية أو الاحتفاظ به، كثيراً ما تكون مرتبطة بصاحب عمل محدد ويعقد عمل. وإضافةً إلى ذلك، تتطلب بعض خطط تسوية الأوضاع القانونية من العمال المهاجرين تخصيص فترة طويلة من الوقت لترتيبات عمل محدد. ويمكن أن تؤدي هذه الحالات إلى أوضاع يقبل فيها العمال المهاجرون ظروف عمل استغلالية من أجل الحصول على وضع الإقامة النظامية أو تجديده أو تسوية وضعهم القانوني<sup>(24)</sup>.

36- وتجدر الإشارة إلى أن لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم قد اعترفتا بعدة آثار سلبية على رفاه الأطفال من جراء وضعهم غير الآمن وغير المستقر من حيث قوانين الهجرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خطر التعرض للأذى البدني، والصدمات

(20) شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، "مذكرة توجيهية: السبل النظامية لدخول وإقامة المهاجرين الموجودين في أوضاع هشّة" (2021).

(21) Caritas Europa، "Demystifying the regularisation of undocumented migrants"

(22) الحواجز الوقائية هي تدابير لفصل أنشطة إنفاذ قوانين الهجرة عن تقديم الخدمات العامة وإنفاذ قانون العمل وعمليات العدالة الجنائية لحماية المهاجرين، بما في ذلك المهاجرون ضحايا الجريمة، تنفذها الدول والجهات من غير الدول لكفالة عدم حرمان الأشخاص ذوي الوضع غير النظامي من حقوق الإنسان الخاصة بهم.

(23) انظر التقرير المقدم من المنظمة الدولية لمكافحة الرق ومنظمة التركيز على استغلال اليد العاملة.

(24) انظر التقرير المقدم من وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي.

النفسية، والتهميش، والتمييز، وكره الأجانب، والاستغلال الجنسي والاقتصادي؛ وأشكال مختلفة من العنف في رحلات الهجرة غير النظامية أو في الأوضاع غير النظامية في بلدان المقصد؛ واحتمال الحرمان من التعليم، والسكن، والرعاية الصحية، وأنشطة الاستجمام، والمشاركة، والحماية، والضمان الاجتماعي، واللجوء إلى القضاء؛ وخطر زواج الأطفال، والعنف، والاتجار، والتجنيد القسري، والاستغلال، وعمل الأطفال، وهي حالات تتفاقم حين تكون مصحوبة بعدم تسجيل المواليد وانعدام الجنسية في مرحلة الطفولة؛ والمخاطر القائمة على الصحة البدنية والعقلية للأطفال، مع التسليم بأن الأطفال يعانون من الإجهاد بشكل مختلف عن البالغين<sup>(25)</sup>.

37- وتعاني النساء والفتيات المهاجرات عبر القنوات غير النظامية من مواطن ضعف محددة ناجمة عن ممارسات التوظيف الاستغلالية وغير القانونية، ولا سيما تلك المتعلقة بدفع رسوم توظيف وسوء ظروف العمل. والمهاجرات ممثلات تمثيلاً زائداً في الاقتصاد غير الرسمي، وهنّ يفتقرن إلى فرص الحصول على العمل اللائق، أو الحماية الاجتماعية، أو حقوق العمل، أو الخدمات. وتتعرض المهاجرات بقدر أكبر من غيرهن لخطر العنف والمضايقة والعنف الجنسي والجنساني في مكان العمل، وكثيراً ما يترددن في الإبلاغ عن الجرائم والتجاوزات بسبب وضعهن غير النظامي أو غير المستقر من حيث الهجرة، وبالتالي لا يستطعن ممارسة حقهن في التماس سبل الانتصاف المناسبة والفعالة<sup>(26)</sup>. وكثيراً ما تُحرّم المهاجرات اللواتي لا يتمتعن بوضع نظامي من حيث قوانين الهجرة من الحصول على الرعاية الصحية والسكن وغير ذلك من الخدمات العامة الحيوية. ويتضاعف التمييز القائم على النوع الاجتماعي ضدهن نتيجة لمواصلة التمييز إزاءهن ليس فقط على أساس وضعهن من حيث قوانين الهجرة، بل أيضاً على أساس الأصل الإثني أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الهوية الطبقية<sup>(27)</sup>.

38- ويلاحظ المقرر الخاص أن جائحة كوفيد-19 أدت في جميع أنحاء العالم إلى زيادة في أنواع وتعقيد مواطن الضعف بالنسبة للمهاجرين، وتتنوع احتياجات الحماية. وازدادت طلبات المهاجرين للحصول على رعاية ميسرة، بما في ذلك توفير الخدمات المكروسة للحماية الصحية، والحماية القانونية، والحصول على التدريب وخدمات التوظيف، والحفاظ على استقلالية السكن. ويُصرّ ضحايا الاستغلال الشديدي في العمل، على وجه الخصوص، على المطالبة بدخول سوق العمل بطريقة مرنة وسريعة وبمواصفات محددة. وخلال الموجتين الأولى والثانية من الجائحة، وبالنظر إلى ضرورة مراعاة التدابير الوقائية لمنع انتشار الفيروس، تم تقييد الوصول المباشر إلى الخدمات العامة كالخدمات الاجتماعية ومكاتب التوظيف ووكالات الإيرادات تقييداً شديداً، وطُلب إلى الجمعيات التي تساعد المهاجرين إنجاز أنواع مختلفة من الأعمال الكتابية<sup>(28)</sup>.

39- ويعتتم المقرر الخاص هذه الفرصة للتأكيد على أن المهاجرين غير النظاميين يتمتعون بالحقوق، بصرف النظر عن وضعهم من حيث قوانين الهجرة، بمقتضى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير ذات الصلة، وأن من المهم ضمان دعم هذه الحقوق. كما جرى الاعتراف في صكوك دولية محددة بحقوق الإنسان وبتحقيقات الحماية لجميع الأشخاص الذين ينتقلون عبر الحدود، بما في ذلك النساء والفتيات، والأطفال، والأشخاص المتجر بهم، والعمال المهاجرون، واللاجئون، وملتمسو اللجوء،

(25) التعليق العام المشترك رقم 3 للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم/رقم 22 للجنة حقوق الطفل (2017) بشأن المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال في سياق الهجرة الدولية، الفقرة 40؛ والتقرير المقدم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

(26) شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، "مذكرة توجيهية".

(27) انظر المرجع نفسه، الفقرتين 9 و12.

(28) انظر التقرير المقدم من رابطة Comitato per i Diritti Civili delle Prostitute APS.

وعديمو الجنسية، والأشخاص ذوو الإعاقة. وتكفل الاتفاقيات والصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والأطر الوطنية القانونية مجموعة واسعة من الحقوق والالتزامات. وهي تشمل الحق في الحياة، وفي الكرامة الإنسانية، وفي اللجوء وعدم الإعادة القسرية، وفي الجنسية، وفي الحماية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وفي الحياة الأسرية، وفي الخدمات الصحية الأساسية، وفي العمل اللائق، وفي إمكانية اللجوء إلى القضاء، في جملة أمور.

40- وقد تُقيد بعض الحقوق والالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان عودة المهاجرين، ومن ثم تشكل أساساً لا يخضع للسلطة التقديرية من أجل تسوية أوضاعهم القانونية. وتشمل هذه الحقوق والالتزامات الحظر المطلق لعدم الإعادة القسرية بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بخطر وقوع ضرر اجتماعي واقتصادي لا يمكن جبره، لأسباب طبية على سبيل المثال؛ والحق في الحياة الأسرية؛ والحق في حرمة الحياة الخاصة؛ والحق في إعادة تأهيل ضحايا التعذيب. وبصرف النظر عن وضع الوالدين من حيث قوانين الهجرة، لا بد أيضاً من حماية مصالح الطفل الفضلى. وللأطفال الحق في الحصول على التعليم الأساسي، وينبغي عدم احتجازهم.

## دال- تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين غير النظاميين

### 1- الغرض من تسوية الأوضاع القانونية والآثار الناشئة على صعيد حقوق الإنسان

41- من شأن العمليات والإجراءات الرامية إلى تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين أن تيسر تمتعهم بحقوق الإنسان تمتعاً كلياً عن طريق الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تحسّن فرص حصولهم على الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والعمل اللائق والتعليم والظروف المعيشية الملائمة وجمع شمل الأسر. ومن شأن منح المهاجرين غير النظاميين وضع الهجرة النظامي أن يتيح لهم فرصة العيش في ظروف أكثر استقراراً والتمتع بحياة قائمة أكثر على الثقة وصون الكرامة، وهو ما يؤدي إلى تحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تعزيز راحتهم البدنية والنفسية<sup>(29)</sup>. ومن شأن وضع الهجرة النظامي أن يكفل حماية المهاجرين من الاحتجاز والترحيل، وأن يمكّنهم من الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية والمشاركة في المجتمع مشاركة كاملة، مما يساهم على نحو إيجابي في النمو الاقتصادي والتنمية. ويمكن للأطفال والشباب أيضاً، نتيجة لتسوية أوضاعهم القانونية، أن يستفيدوا من الحصول على التعليم، والرعاية الصحية البدنية والنفسية، والسكن الآمن، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي يحسّن رفاههم العام. كما يمكن أن يساعد الوضع النظامي الأطفال والشباب على مقاومة الاستغلال وسوء المعاملة والتمييز، وكذلك على اللجوء إلى القضاء.

42- وحين تؤخذ عمليات تسوية الأوضاع القانونية والإدماج في الاعتبار ضمن سياسة الهجرة، يصبح المهاجرون، بما في ذلك النساء والفتيات، أكثر قدرة على ممارسة حقوقهم والتمتع بها. ومن شأن وضع الهجرة النظامي أن يدعم استعادة المهاجرين من السكن والخدمات المصرفية والتعليم ونظام العدالة والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وقدرتهن على العمل في إطار الاقتصاد الرسمي. وتتيح تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين "الخروج من الظل" وتوظيف قدراتهم على التصرف، عن طريق الانضمام إلى النقابات، وممارسة حرية التعبير والحق في التجمع وتكوين الجمعيات، والدعوة إلى إتاحة الخدمات، والدفاع عن حقوقهم، بما في ذلك مقاومة جميع أشكال التمييز وسوء المعاملة<sup>(30)</sup>. كما أن تسوية أوضاع المهاجرين تمكّن من إعمال حقهم في الحصول على عمل لائق في

(29) انظر التقرير المقدم من منظمة Better Engagement Between East and Southeast Asia.

(30) انظر التقرير المقدم من منظمة نساء الشبكة المعنية بالهجرة.

ظروف عادلة ومُرضية، وتحميهم من جميع أشكال العنف، بما في ذلك التعذيب والاستغلال، سواء ارتكبتها الدولة أو جهات خاصة.

43- ولا بد من الاعتراف بأن الغرض من إدماج العمال المهاجرين في سوق العمل المحلية هو، في المقام الأول، كفالة نجاح إدماجهم في بلد المقصد، إذ من شأن هذا الإدماج أن يقلل من حدة التوترات بين مجتمعات المهاجرين المحلية والسكان على الصعيد الوطني، ومن ثم أن يعزز التماسك الاجتماعي والمجتمعات الشاملة للجميع. وتظهر الصلة بين تسوية الأوضاع القانونية وإمكانية الإدماج من خلال عدد المجالات القائمة في الحياة الاجتماعية والسياسية التي كثيراً ما لا يستطيع الأشخاص ذوو الوضع غير النظامي الاستفادة منها، وهي: فرص التوظيف؛ وضمانات العمل؛ والتعليم؛ ونظام الرعاية الصحية؛ والتمثيل القانوني؛ وحماية الحقوق؛ والانتخابات؛ والعضوية في الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية؛ والحق في تكوين الجمعيات، في جملة أمور. ولئن كان لا ينبغي أن تعتمد تصاريح الإقامة والعمل على صاحب عمل أو عقد معين، فإن علاقات العمل القائمة يمكن أن تستمر بعد تسوية الأوضاع القانونية للموظف. وتبعاً لشروط التصريح الممنوح، يتمتع العمال المهاجرون بعد تسوية أوضاعهم القانونية بقدرة أكبر على التنقل في سوق العمل. كما أنهم يصبحون قادرين على التفاوض على ظروف عمل عادلة، والتطور في مسيرتهم المهنية، وفي بعض الحالات، إيجاد فرص عمل تتناسب بشكل أفضل مع مهاراتهم وخبراتهم<sup>(31)</sup>.

44- ويلاحظ المقرر الخاص، على وجه الخصوص، أنه مع أن الإدماج يمثل عملية معقدة لا يمكن كفالته بمجرد الحصول على وضع نظامي، فإن تسوية الأوضاع القانونية تشكل خطوة أولى نحو الإدماج الملموس للمهاجرين في بلدان ومجتمعات المقصد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن الناحية الاقتصادية، تسمح تسوية الأوضاع القانونية بحصول المهاجرين على عمل رسمي، واضطلاعهم بمشاريع ريادية، وقيامهم بمشاريع تجارية صغيرة، وممارستهم العمل الحر، والاستفادة من قدرتهم على الابتكار. وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية، يسمح الحصول على وضع نظامي للمهاجرين أيضاً بالاستفادة من نظم حماية الضمان الاجتماعي، حيث تقتصر الرعاية الصحية الشاملة للجميع، في بعض البلدان، على العلاج في حالات الطوارئ، بينما يقتصر التعليم المتاح للأطفال المهاجرين ذوي الوضع غير النظامي على التعليم الابتدائي. أما المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً نظامية، فإنهم يتمتعون بفرص أكبر للاستفادة من نظم الرعاية الصحية والتعليم.

45- وتنشأ أيضاً عن تسوية الأوضاع القانونية فوائد على الحياة الأسرية. إذ يُتاح جمع شمل أفراد الأسرة المقيمين في بلدان مختلفة بعيداً عن بعضهم بعضاً. ويمكن أن تؤدي تسوية الأوضاع أيضاً إلى جمع شمل الأسرة عن طريق القنوات الرسمية. وتستفيد الأسر ذات الوضع المختلط، لا سيما عند إصدار تصريح لصالح أحد الوالدين غير النظاميين المرتبطين بمهاجر نظامي مقيم في البلد، أو لصالح الشريك أو الطفل غير النظاميين لذلك المهاجر. وتتيح تسوية الأوضاع القانونية فرصة للمهاجرين وأفراد المجتمع ككل من أجل التواصل وبناء علاقات أكثر ديمومة مع بعضهم بعضاً. وعلى وجه التحديد، يبدأ المهاجرون ذوو الوضع النظامي في الانخراط بشكل أكبر مع الشبكات والكيانات الاجتماعية الرسمية، مثل مراكز التوظيف والوكلاء العقاريين، والاستفادة من خدمات التوجيه الاجتماعي والمهني، لإحساسهم بالأمان لدى القيام بذلك. كما تستفيد من تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين كل من مجالس إدارة المدارس، وهيئات

Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, "Regularisation mechanisms (31) and programmes: why they matter and how to design them" (2022).

حماية المستهك، والمنظمات المعنية بالمرأة والشباب والبيئة، ومجموعة من منظمات المجتمع المدني الأخرى، باعتبار أنها تصبح أكثر تمثيلاً للسكان<sup>(32)</sup>.

46- وبالإضافة إلى ذلك، يدرك المقرر الخاص أن عدة بلدان معروفة بمنح "وضع التسامح" للمهاجرين الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية نتيجةً للالتزامات دولية متعلقة بحقوق الإنسان تحول دون عودتهم (أي احتمال الإعادة القسرية؛ والمرض الشديد؛ وروابط الحياة الأسرية أو الخاصة في بلد المقصد؛ ومصالح الطفل الفضلى)، أو أوضاع عملية خارجة عن إرادتهم، كعدم حيازة أوراق هوية. ومن ثم، يتم تعليق أمر ترحيلهم لفترة زمنية معينة ويُسمح باستمرار وجودهم في بلد المقصد. ومع ذلك، لا يُمنح هؤلاء المهاجرون عادةً سوى حقوق أساسية محدودة للغاية. ويجب التشديد على أن هذا الإجراء قد يُبقى هؤلاء المهاجرين في حالة من عدم اليقين، دون أن يكون وضعهم غير نظامي ودون حصولهم على تصريح إقامة مؤمن مع كامل الحقوق. وينبغي عدم الخلط بين هذا النوع من الأوضاع وتسوية الوضع القانوني<sup>(33)</sup>.

47- وتؤدي تسوية الأوضاع القانونية فعلياً إلى استقرار وضع المهاجر داخل بلد المقصد، وتُقلل من احتمال استغلاله، وتزيد من إيرادات الدولة على صعيدي الضرائب والضمان الاجتماعي، وتُحسن توافر بيانات أكثر دقة عن سوق العمل والهجرة غير النظامية، وتُضعف الاقتصاد غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، تتيح تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين إمكانية لجوئهم إلى القضاء وإلى الأدوات اللازمة لحماية حقوقهم بشكل فعال. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن تسوية الأوضاع القانونية وحدها لا تكفي لكفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان. إذ يجب أيضاً وضع تدابير من قبيل السياسات الرامية إلى مناهضة التمييز وكرة الأجانب، وإتاحة اللجوء إلى القضاء والحماية الفعالة لحقوق العمال.

## 2- آليات وبرامج تسوية الأوضاع القانونية باعتبارها ممارسات واعدة

48- يود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على بعض التدابير التي نفذتها الدول لتيسير تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين غير النظاميين. فعلى سبيل المثال، أتاحت عملية بابيروس (Papyrus)، التي نُفذت في كانتون جنيف السويسري في عامي 2017 و2018، إمكانية لتقديم طلب للحصول على تصريح إقامة دون دعم من صاحب العمل، ببساطة عن طريق "الإعلان الذاتي" عن علاقة العمل الحالية للشخص المعني. وشاركت عدة منظمات من المجتمع المدني في اللجنتين التوجيهيتين التقنية والسياسية اللتين أنشئتتا لمرحلة التنفيذ. وكان يتعين على المرشحين استيفاء خمسة معايير ليكونوا مؤهلين للحصول على تصريح، وهي: الإقامة المستمرة في جنيف لمدة 5 سنوات بالنسبة للأسر التي لديها أطفال في سن الذهاب إلى المدرسة، أو 10 سنوات بالنسبة للأشخاص الآخرين؛ وأن تكون لدى المعنيين وظيفة عمل؛ وأن يكونوا مستقلين مالياً؛ وأن يكونوا حائزين لشهادة من مستوى A2 باللغة الفرنسية؛ وأن يكون سجلهم العدلي نظيفاً. ورغم استعراض كل حالة على حدة، كان الإجراء موحداً ويستند إلى معايير موضوعية فحسب، مما أدى إلى تيسير معالجة الكثير من الحالات في فترة زمنية قصيرة. واستمرت عملية بابيروس نحو عامين، وكان لا يزال بإمكان الأشخاص الذين بدأوا يستوفون المتطلبات تقديم طلباتهم للحصول على تصريح حتى بعد اجتياز منتصف مدة هذه المبادرة<sup>(34)</sup>.

(32) انظر التقرير المقدم من منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة.

(33) Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, "Regularisation mechanisms and programmes".

(34) انظر التقريرين المقدمين من سويسرا ومنبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة.

49- وبحلول نهاية عام 2020، كان 56 في المائة من الفنزويليين في كولومبيا مهاجرين غير نظاميين. وبدأ في عام 2021 برنامج تسوية الأوضاع القانونية للمواطنين الفنزويليين الذي لا يزال جارياً في البلد، حيث تم تسجيل 2,5 مليون فنزويلي وتزويد أكثر من مليون فنزويلي بالوثائق اللازمة عن طريق برنامج تسوية الأوضاع القانونية، بحلول آذار/مارس 2023، مما يجعله أكبر برنامج لتسوية الأوضاع القانونية حتى الآن. ويوفر هذا البرنامج تصريح إقامة مؤقتة لمدة 10 سنوات، حيث يمكن للأشخاص خلال هذه الفترة التقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة غير محدد المدة، وهو ما يتطلب الإقامة في البلد لمدة خمس سنوات. ومن ثم، تتيح الحماية المؤقتة متسعاً من الوقت للأشخاص بشأن اتخاذ القرار المتعلق بتصريح غير محدد المدة، وإعداده، وتقديم طلب للحصول عليه، وحيازته<sup>(35)</sup>.

50- ويتضمن قانون الهجرة المكسيكي عدة خيارات متاحة لتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين، بما يشمل الشخص الزائر الحائر لإن الأضطلاع بأنشطة اقتصادية؛ والزائر الإقليمي؛ والعامل الزائر من البلدان الواقعة على حدود المكسيك؛ والزائر لأسباب إنسانية؛ والزائر لأسباب التبني؛ والمقيم في البلد بصفة مؤقتة؛ والطالب المقيم في البلد بصفة مؤقتة؛ والمقيم في البلد بصفة دائمة. وتجدر الإشارة إلى أن التأشيرة الصادرة للزوار الوافدين لأسباب إنسانية تُمنح في البلد، لا قبل السفر إليه. وتشمل أسباب منح هذه التأشيرة وقوع المعني ضحية لجريمة ما أو لانتهاك من انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المكسيكية؛ أو أن يكون المعني طفلاً غير مصحوب أو ملتمس لجوء؛ أو أي سبب يراه المعهد الوطني للهجرة كافياً عند وجود سبب إنساني أو سبب من أسباب المصلحة العامة للسماح للأشخاص إما بدخول البلد أو بالاستفادة من تسوية أوضاعهم القانونية بعد وصولهم إليه.

51- وخلال جائحة كوفيد-19، أصدرت البرتغال تصريح إقامة مؤقتة للأشخاص الذين لديهم طلب لجوء أو إقامة أو تصريح عمل غير مثبت فيه لكفالة إدماجهم ضمن آلية الاستجابة المعنية بالصحة العامة. وأدى هذا الإجراء، الذي تم اعتماده في أيار/مايو 2020 وتمديده حتى 31 آذار/مارس 2021، إلى تسوية الأوضاع القانونية بصفة مؤقتة لما قدره 246 000 شخصاً<sup>(36)</sup>. وفي عام 2020، نفذت حكومة كندا مساراً للحصول ملتمسي اللجوء ممن كانوا يعملون في الخطوط الأمامية أثناء الجائحة ويقدمون الرعاية المباشرة إلى المرضى في مؤسسات الرعاية الصحية على الإقامة الدائمة في جميع أنحاء البلد. ويعترف هذا النهج بالأشخاص الذين يعيشون أوضاع هجرة غير مستقرة والذين يلتزمون حاجة ملحة ويعرضون حياتهم للخطر من أجل تقديم الرعاية إلى الآخرين في كندا<sup>(37)</sup>.

52- وأتاح برنامج الإجراءات المؤجلة للوافدين في مرحلة الطفولة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الذي بدأ نفاذه في عام 2012، لأكثر من 800 000 من الشباب المهاجرين غير النظاميين الذين استوفوا شروط الأهلية سواء من حيث سنهم عند الوصول أو تعليمهم أو سجلهم العدلي، القدرة على الإقامة بشكل قانوني في البلد دون التعرض للترحيل، والحصول على رقم للضمان الاجتماعي، ومتابعة تعليمهم، ومزاولة عمل، والحصول على رخصة قيادة<sup>(38)</sup>.

53- ولدى إسبانيا آلية ثلاثية لتسوية الأوضاع القانونية تقوم على نظام تحقيق الاستقرار الذي يشمل "تسوية العمل" و"التسوية الاجتماعية" و"التسوية الأسرية"، ويسمح بتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين

(35) انظر التقريرين المقدمين من منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة وبرنامج Sures.

(36) Caritas Europa, "Demystifying the regularisation of undocumented migrants", p. 7

(37) Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE), "Regularization of migrants in an irregular situation in the OSCE region: recent developments, points for discussion and recommendations" (August 2021)

(38) انظر التقرير المقدم من اليونيسيف.

الذين أصبحت لديهم جذور في البلد عن طريق العمل أو الاندماج الاجتماعي أو الروابط الأسرية. ويمكن إصدار تصريح للإقامة والعمل بصفة مؤقتة للأشخاص الذين يستوفون معايير معينة. وتتطلب "تسوية العمل" مدة إقامة في البلد لا تقل عن سنتين وسجلاً عدلياً نظيفاً، ووجود علاقة سابقة مع صاحب عمل ما لا تقل عن ستة أشهر. وتتطلب "التسوية الاجتماعية" مدة إقامة في البلد لا تقل عن ثلاث سنوات، وسجلاً عدلياً نظيفاً، ومقترحات عقد عمل لمدة سنة على الأقل، وروابط أسرية مع أجانب آخرين مقيمين في البلد، أو شهادة على الاندماج صادرة عن الإدارة المحلية. وتم تصميم "التسوية الأسرية" لوالدي الطفل الذي يحمل الجنسية الإسبانية لكونهما مسؤولين عن الطفل وقيمان معه ويُدركان التزاماتهما الأبوية إزاءه. ويؤدي النظام عموماً إلى تسوية أوضاع الإقامة لأكثر من 30 000 شخص كل عام<sup>(39)</sup>.

54- ونفذت تايلند بانتظام برامج عفو تسمح للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية بتسوية أوضاعهم القانونية والحصول على تصاريح عمل، وكان آخرها خلال جائحة كوفيد-19<sup>(40)</sup>. وفي ذروة الجائحة، استفاد ما يقرب من 1,6 مليون عامل مهاجر من هذه التدابير. وتواصلت الحكومة توفير فرص لتسوية الأوضاع القانونية، ومنها على سبيل المثال مبادرة 5 تموز/يوليه 2022، التي تم عن طريقها الموافقة على حيز جديد لتسجيل العمال المهاجرين غير النظاميين والعمال المهاجرين المسجلين سابقاً بغية مواصلة العمل في تايلند حتى شباط/فبراير 2025، رهناً بوتائق السفر في حوزتهم وصلاحيات تأشيراتهم.

55- وتقدم الفلبين المساعدة إلى المهاجرين غير النظاميين في بلدان المقصد عن طريق تزويدهم بجوازات سفر صالحة، والتفاوض مع حكومات تلك البلدان على تسوية غرامات الهجرة، وإعادة من لديهم احتياجات عاجلة إلى الوطن، مثل المرضى، إضافةً إلى المتوفين. ويعمل برنامج الفلبين لتقديم المعونة إلى رعايا البلد على تنسيق الجهود القنصلية في إطار الاستجابة للطلبات العاجلة الواردة من أفراد فلبينيين أو جماعات فلبينية للحصول على المساعدة، وتُشارك في هذا البرنامج، في المقام الأول، الشرطة ووكالات الهجرة والوكالات القضائية<sup>(41)</sup>.

56- ويود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على أن من المفيد لبرامج تسوية الأوضاع القانونية الموجهة إلى المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً غير نظامية والموجودين بالفعل في الإقليم تزويدهم بتصاريح العمل والإقامة أو تمديدها. ويمكن تنفيذ برامج مخصصة ومحددة زمنياً لتسوية الأوضاع القانونية لأسباب عديدة، بما في ذلك من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ، وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والتصدي للعمل غير المعلن عنه واستغلال العمال، ومعالجة الأوضاع الهشة التي يواجهها المهاجرون غير النظاميين في بلدان المقصد والحد منها، وتوفير وضع الإقامة النظامي على أساس الوقت الذي يقضونه في البلد أو اندماجهم فيه، أو من أجل الحفاظ على وحدة الأسرة. وتجدر الإشارة إلى أنه لئن كانت برامج تسوية الأوضاع القانونية المخصصة والمحددة زمنياً فعالة على الأمد القصير، فإنها ينبغي أن تكون مصحوبة بآليات موحدة ودائمة للحصول على وضع الإقامة النظامي، مع الاستجابة بفعالية لاحتياجات المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة.

(39) OSCE, "Regularization of migrants in an irregular situation"

(40) انظر التقرير المقدم من تايلند.

(41) انظر التقرير المقدم من منتدى المهاجرين في آسيا.



## هاء - إعادة التفكير في خطاب الهجرة وضرورة المضي قدماً في تسوية الأوضاع القانونية

### 1- إسهام المهاجرين في الاقتصادات والمجتمعات

57- يسلم المقرر الخاص بأن المهاجرين يمثلون عنصراً حيوياً لتنمية الاقتصادات ونمو المجتمعات المحلية. وتنعكس هذه الإسهامات عن طريق دفع الضرائب، والاستهلاك، والاستثمار، وتقديم الإعانات المالية، والابتكار. ومن المرجح أن يبادر المهاجرون إلى الاضطلاع بأعمالهم التجارية الخاصة أكثر من المواطنين، وهو ما يُنشئ فرص عمل للمجتمع المحلي المضيف؛ وبإمكانهم سد النقص في اليد العاملة ضمن قطاعات محددة، بما في ذلك الزراعة والرعاية الصحية؛ وهم يأتون إلى البلد المضيف بمهارات ولغات ومنظورات ثقافية متنوعة<sup>(42)</sup>. ويشكل المهاجرون مصدراً محتملاً للعمال يمكن أن يؤثر في رأس المال الإنتاجي. فعلى سبيل المثال، سجلت البرازيل مؤشرات إيجابية للنشاط الاقتصادي في فترات حركات الهجرة المكثفة، بما في ذلك مثلًا تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لولاية رورايما بعد زيادة في تدفق الفنزويليين إليها. وسُجل أيضاً نمو في تجارة التجزئة والصادرات، بزيادة تبلغ 25 في المائة في مقدار ضريبة الولاية المحصلة على تداول السلع والخدمات بين نهاية عام 2018 والنصف الأول من عام 2019<sup>(43)</sup>.

58- كما يُنتج العمال المهاجرون إيرادات لبلدانهم الأصلية، وهو أمر مفيد دون شك. ففي الهند، أرسل العمال المهاجرون إلى وطنهم ما بين 90 و100 بليون دولار من التحويلات المالية في عام 2022 وحده. وفي الفلبين، في عام 2021، ازدادت تحويلات العمال المهاجرين بمقدار 3,6 في المائة لتبلغ أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 36,14 بليون دولار. وفيما يتعلق بالإسهامات الثقافية، قد يساعد وجود المجتمعات المحلية للمهاجرين في بلدان المقصد على سد الفجوات الثقافية عن طريق تعزيز التنوع وإدخال ثقافات ومنظورات جديدة من خلال مختلف الأنشطة، بما في ذلك الرياضة والتوعية المجتمعية والاحتفال بالأعياد. ويتيح التنوع الثقافي الناجم عن حركات الهجرة تبادل وجهات النظر والخبرات الحياتية الجديدة عن طريق التفاعلات بين الثقافات، وظهور ممارسات ثقافية مبتكرة ومختلطة، والانفتاح المجتمعي العام على الاختلاف والتغيير<sup>(44)</sup>.

59- وفي بلدان المقصد، قد تؤدي هجرة اليد العاملة أيضاً إلى إنشاء فرص عمل إضافية، وتجديد القوى العاملة، والإسهام في خطط الحماية الاجتماعية، وإنتاج آثار ارتدادية مفيدة مثل نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا. كما أن هجرة اليد العاملة التي تُدار إدارة جيدة ترفع مستويات المعيشة وقد تشكل مصدراً هاماً لتمكين العمال المهاجرين. وعلاوة على ذلك، تُعد مشاركة المرأة في القوى العاملة محركاً للنمو والحد من الفقر، وتُعتبر الاستفادة من مهارات المرأة عاملاً ضرورياً لازدهار المجتمعات. وبالنسبة للكثير من النساء، تُعتبر هجرة اليد العاملة تجربة إيجابية، حيث توفر فرصاً لتعزيز سبل العيش والاستقلالية. وتتزايد الأدلة على أن المساواة بين الجنسين في سياق هجرة اليد العاملة تمثل نهجاً اقتصادياً دالاً على الحنكة والبراعة.

60- وبينما يحيط المقرر الخاص علماً بالمعلومات والبيانات الهامة المذكورة أعلاه بشأن إسهام المهاجرين في اقتصاد بلدان المقصد ومجتمعاتها المحلية، فإنه يود أن يشدد على ضرورة إعادة التفكير في طريقة الحديث عن الهجرة وتغييرها، ولا سيما حين تُدرج الروايات الضارة عن الهجرة في الخطاب العام. وفي هذا الصدد، يغتم المقرر الخاص الفرصة للإشارة إلى أن الروايات الحسنة النيّة تعزز

(42) انظر التقرير المقدم من منبر الشباب والأطفال المعني بالهجرة.

(43) انظر التقرير المقدم من منظمة كونيكاتاش لحقوق الإنسان - البرازيل.

(44) انظر التقرير المقدم من منتدى المهاجرين في آسيا.

الإسهامات الاقتصادية الإيجابية التي يقدمها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد، مع التأكيد على الفوائد الاقتصادية الناجمة عن الهجرة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الرسائل لا يتردد صداها عموماً لدى الجمهور. كما أنه يُحتمل أن تؤدي إلى تعزيز النظر إلى المهاجرين باعتبارهم سلعة، أو توظيفهم كوحدات عمل قابلة للاستغلال من أجل تلبية احتياجات سوق العمل. وقد تستحضر هذه الرسائل أيضاً إطاراً سلبياً يُنظر فيه إلى المهاجرين على أنهم يمثلون تهديداً للوظائف ومعايير التوظيف والقوة النقابية أو لنظام الرعاية الاجتماعية. كما أن هذه الرسائل قد تعرّض للخطر الاعتراف بالمهاجرين كأصحاب حقوق يحق لهم الحصول على العمل اللائق، والحماية والاستحقاقات الاجتماعية، بصرف النظر عن إسهاماتهم. ويود المقرر الخاص أن يسلط الضوء على ضرورة التركيز على خطاب إيجابي يتم فيه الإعراب عن التقدير إزاء الوفرة الاجتماعية والثقافية، ويُنظر فيه إلى احترام حقوق الناس على أنه يُفضي إلى تحسين أوضاع الجميع - باعتبار أنه حين "تعمل معاً، يمكننا تحقيق الأهداف المشتركة وتحسين مجتمعاتنا المحلية". ويكتسي إضفاء الطابع المركزي على القيم غير الاقتصادية أهمية رئيسية في تحقيق ازدهار المجتمعات، بما في ذلك القيم من قبيل اللطف والاهتمام ببعضنا بعضاً والتضامن<sup>(45)</sup>.

## 2- المضي قدماً في تسوية الأوضاع القانونية بمقتضى أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان

61- بينما يحيط المقرر الخاص علماً بإحراز بعض التقدم في تنفيذ عمليات تسوية الأوضاع القانونية، تجدر الإشارة مع ذلك إلى التحديات القائمة عند تصميم وتنفيذ هذه العمليات. وفي بعض البلدان، يُنظر إلى الكثيرين من ملتسمي اللجوء بالطريقة نفسها التي يُنظر بها إلى المهاجرين غير النظاميين أو يُمنحون وضعاً مؤقتاً غير مستقر على الإطلاق ولا يوفر لهم الحماية الكافية نظراً لعدم وجود إطار قانوني و/أو تنفيذ إطار لحماية اللاجئين وغيرهم ممن يحتاجون إلى الحماية الدولية. ويؤدي انعدام حماية اللاجئين وملتسمي اللجوء إلى زيادة تعرّضهم لاحتمال انعدام الجنسية. وكثيراً ما يفتر الأطفال المولودون للاجئين غير نظاميين، وملتسمي لجوء، ومهاجرين غير نظاميين إلى الوثائق اللازمة، ويتعرضون لاحتمال انعدام الجنسية وعدم كفاية - أو عدم الحصول على - خدمات التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من أشكال الحماية الاجتماعية. وفي بلدان كثيرة، يكون العمال المهاجرون في بعض القطاعات، بما في ذلك العمل المنزلي ومصائد الأسماك والزراعة، غير مشمولين بقوانين العمل الوطنية، وبالتالي لا يُمنحون أي وضع نظامي، أو يُمنحون وضعاً نظامياً محدوداً للغاية. وكثيراً ما يقعون ضحايا للاتجار بالأشخاص ويتعرضون بدرجة كبيرة لمشاكل السلامة المهنية. وتتعرض العاملات المهاجرات باستمرار لمعاملة غير منصفة عند الحمل، أو حين يمنعهن أصحاب العمل أو الحكومات من الحمل. ويلاحظ المقرر الخاص بقلق أنه نتيجة لعدم وجود نهج جنساني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين، يتفشى العنف الجنساني والتحرش الجنسي في مكان العمل ضد النساء والعمال المهاجرين ذوي الهويات الجنسية المهمّشة<sup>(46)</sup>.

62- وبالنظر إلى أن المهاجرين غير النظاميين يجدون أنفسهم عادةً في حالة فقر أو عرضةً لأوضاع الفقر، فإن ارتفاع تكلفة إجراءات الإقامة يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة إليهم. وتمثّل الرسوم الإدارية سياسة مشتركة في إدارة الهجرة، وقد تشمل رسوم التقدم بطلب للحصول على تأشيرة أو تصريح؛ وتجديد التصريح؛ وترجمة الوثائق اللازمة؛ والحصول على صور فوتوغرافية؛ وإصدار تصريح؛ وأخذ البيانات البيومترية. وثمة تكلفة متكررة أخرى هي دفع أتعاب محام إذا لم يكن هناك محامون يعملون مجاناً أو إذا

(45) انظر OHCHR، "Step 7: do no harm – be aware of unconscious bias in messaging, and avoid discrimination" (2020).

(46) انظر التقرير المقدم من منظمة Better Engagement Between East and Southeast Asia.

لم يتمكن المهاجر غير النظامي من الاستعانة بمحاميين يعملون مجاناً أو بمنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة. ويمكن أن تتجم عواقب مالية خطيرة عن أخذ إجازة من العمل لتقديم الطلبات شخصياً، أو الاجتماع لإجراء المقابلات أو أخذ بصمات الأصابع. كما وُجه انتباه المقرر الخاص إلى أن الانتقادات الموجهة إلى آليات تسوية الأوضاع القانونية كثيراً ما تشمل افتقار هذه الآليات إلى الشفافية، والسلطة التقديرية الكبيرة الممنوحة للسلطات، باعتبار أن المعايير المعمول بها ليست واضحة دائماً وكثيراً ما تُفسر تفسيراً ضيقاً ومحدوداً.

63- ولا بد من الاعتراف بأن إجراءات الإقامة أصبحت أكثر فأكثر اعتماداً على الرقمنة. وقد أنشأت عدة بلدان بوابات إلكترونية حيث يمكن للمهاجرين تقديم طلبات التصاريح أو تجديدها أو متابعتها. وقد يجد المهاجرون غير النظاميين الذين لديهم معرفة كافية ببيئة الإنترنت أنه من الأسهل تقديم الطلبات باستخدام هذه النظم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الذين لديهم حاسوب أو يعرفون جهة أو منظمة للمجتمع المدني لديها حاسوب يمكن استخدامه. ويلاحظ المقرر الخاص أنه لئن كانت الإجراءات الرقمية تُزيل بعض الحواجز، مثل ضرورة السفر لتقديم الطلب، فإنها يمكن أن تخلق حواجز جديدة، بما في ذلك ضرورة توافر حاسوب أو هاتف ذكي لتصوير الوثائق المطلوبة بالوسائل الإلكترونية وتقديمها. وعادةً، لا يتمتع المهاجرون المستبعدون من الوسائل الرقمية بإمكانية استخدام الإنترنت و/أو الأجهزة الرقمية للاتصال بأسعار معقولة. وقد لا تكون لديهم المهارات الرقمية الأساسية المطلوبة لرقمنة الوثائق أو لاستخدام الإنترنت، بما في ذلك التنقل في البوابات الإلكترونية، وهو ما يمثل تحدياً متفاقماً حين لا تكون البوابات سهلة الاستعمال<sup>(47)</sup>.

64- ولكي تمضي الدول قدماً في عمليات تسوية الأوضاع القانونية، ينبغي أن تكون إجراءات تقييم طلبات الإقامة المقدمة من المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشّة متمحورة حول الإنسان؛ ومراعية للطفل، بما يشمل تطبيق مبدأ مصالح الطفل الفضلى؛ ومراعية للمنظور الجنساني؛ وقائمة على المعرفة بالصدمات النفسية، وينبغي أيضاً أن تدعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل، بما في ذلك حظر التمييز. ويمكن للدول أن تعزز مرونة عمليات تسوية الأوضاع القانونية وإمكانية الاستفادة منها عن طريق كفالة أن تكون المعايير المستخدمة واضحة وشفافة وقائمة على الحقوق ومستجيبة للاحتياجات المحددة للمهاجرين ولأوضاعهم الهشّة وواقعهم الاجتماعي الديمغرافي والاقتصادي. وينبغي أن تتاح المعلومات والمشورة المتيسّرة بلغة يمكن للمهاجرين فهمها. كما ينبغي أن تكون عمليات تسوية الأوضاع القانونية ميسورة التكلفة أو مجانية، بما في ذلك الحصول على الوثائق المطلوبة. وينبغي أيضاً أن تكون تسوية الأوضاع القانونية مجانية من حيث التكاليف المتصلة بالطفل، وأن تُدفع التكاليف مرة واحدة لكل مجموعة أسرية، وينبغي للدول أن تتجنب فرض غرامات بسبب وضع الهجرة غير النظامي<sup>(48)</sup>.

65- وعند تقديم طلب لتجديد الإقامة، ينبغي للدول أن تُصدر قرارات رسمية وفردية كتابياً وأن تقدم أسباباً للرفض. وينبغي أن تكون الإجراءات متفقة مع الضمانات الإجرائية الأساسية، ولا سيما ضمان إجراء عملية سريعة وشفافة، والمراجعة الإدارية والقضائية للقرار السلبي، والأثر الإيقافي لطلبات الاستئناف. وينبغي للدول أن تكفل للمهاجرين، بما في ذلك المهاجرون غير النظاميين، إمكانية التقدم بطلبات الاستفادة من الإجراءات بأنفسهم وحصولهم على جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة، حتى لا يضطروا إلى الاعتماد على فرد من أفراد الأسرة، أو شريك مسيء، أو كفيل، أو صاحب العمل، أو موظف فاسد، أو جهات إنفاذ القانون أو جهات أخرى لتقديم طلباتهم ومتابعتها. وبالإضافة إلى ذلك،

(47) انظر Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, "Regularisation mechanisms and programmes" (2022).

(48) انظر شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، "مذكرة توجيهية".

ينبغي أن تقدم الوثيقة دليلاً على الانتظام القانوني بصفة مؤقتة إلى حين اتخاذ قرار نهائي. وينبغي توعية الشرطة وغيرها من أجهزة الإنفاذ بطبيعة هذا الوضع المؤقت. وينبغي أن يكون المهاجرون قادرين على العمل أو على الحصول على وسائل العيش الكافية أثناء استعراض حالتهم<sup>(49)</sup>.

66- وبصرف النظر عن أسباب الإقامة التي تتم الموافقة عليها ومدتها، ينبغي أن تتاح للمهاجرين إمكانية التمتع التام بحقوق الإنسان وبحقوق العمل والحصول الكامل على الخدمات الأساسية، بالتساوي مع الآخرين، وبما يشمل الرعاية الصحية، والتعليم، والمستوى المعيشي اللائق، واللجوء إلى القضاء، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق. وإذا كانت ثمة معاملة تفضيلية غير قانونية وغير مشروعة وغير ضرورية وغير متناسبة في إطار الحصول على الحقوق والخدمات في ضوء وضع الهجرة والأسباب التي يُمنح وضع الإقامة النظامي بموجبها، فإنها تبلغ حدّ التمييز. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون محدودية الحصول على الحقوق والخدمات، في حد ذاتها، سبباً إضافياً لضعف الفرد. وعند منح وضع الإقامة المؤقتة للمهاجرين، ينبغي للدول أن توفر سبباً للانتقال إلى وضع آخر، بما في ذلك الدول التي توفر وضع الإقامة الطويلة الأمد. وينبغي للدول أن تيسّر عمليات تمديد هذا الوضع وتجديده، والانتقال إلى وضع هجرة نظامي آخر عن طريق إجراءات واضحة ومبسّطة وميسّرة وبتكلفة معقولة<sup>(50)</sup>.

67- ويلاحظ المقرر الخاص مع الأسف أن الحكومات والمجتمع المدني يعملان بشكل منفصل عن بعضهما بعضاً متى تعلق الأمر بالمهاجرين غير النظاميين والإدارة الفعالة والمجتمع على نطاق أوسع. بيد أنه يجب الاعتراف بأن إشراك جميع أصحاب المصلحة يفيد كل المعنيين، إذ يمكن بذلك للحكومات أن تعمل بثقة على تصميم وتنفيذ عمليات فعالة يستفيد منها المهاجرون، وأن تتلقى طلبات عالية الجودة من المهاجرين واللاجئين وملتزمسي اللجوء المؤهلين لخطتها، بينما يستفيد المهاجرون من الإجراءات المصمّمة على أساس مراعاتهم في هذه العملية، فيصبحون واثقين من صدور نتائج عادلة وإيجابية. وفي هذا السيناريو، يُستفاد من خبرة الجميع في مرحلتها تصميم الإجراءات وتنفيذها على حد سواء.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

68- يخلص المقرر الخاص إلى أنه لا بد للدول من القيام، عن طريق المسارات المستندة إلى حقوق الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني للهجرة النظامية وتسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين غير النظاميين، بإتاحة خيارات من أجل الحصول على الإقامة الدائمة والجنسية والمشاركة بشكل مُجدٍ في الحياة المدنية تيسيراً للاندماج الاجتماعي والأسري. ويتعين عدم تضيق نطاق الخطاب العالمي بشأن المسارات النظامية للتركيز فقط على الهجرة المؤقتة. وينبغي أن تركز برامج تسوية الأوضاع القانونية على تعزيز الإقامة الدائمة والمسار المؤدي إلى اكتساب الجنسية وإتاحة الحصول عليهما، بما في ذلك مبادرات جمع شمل الأسر. ويلاحظ المقرر الخاص على وجه الخصوص أن برامج تسوية الأوضاع القانونية القائمة، بما في ذلك تصاريح الإقامة المؤقتة التي يستفيد منها ملتمسو اللجوء، وضحايا الاتجار وغيرهم من ضحايا الجرائم، لا تتيح سوى الإقامة القصيرة الأمد، مع تقييد الوصول إلى سوق العمل أو انعدامه. وعلى هذا النحو، فإنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب لتسوية الأوضاع القانونية على أساس الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم ربط سياسات تسوية الأوضاع القانونية بخط الكفالة التي تؤدي إلى الاستغلال وانتهاكات الحقوق. وفي حين أن هذه الخطط، من الناحية

(49) المرجع نفسه.

(50) المرجع نفسه.

النظرية، قد تمنح الشخص وضعاً نظامياً، إلا أنها لا تؤدي إلى الاستقرار في الممارسة العملية، بل تعرض المهاجرين للكثير من المخاطر والتحديات نفسها التي يتعرض لها الأشخاص غير النظاميين<sup>(51)</sup>.

69- ويلاحظ المقرر الخاص بقلق أن الأطفال المصحوبين قد يُحرمون في بعض البلدان من حقهم في أن يُستمع إليهم ويعاملون باعتبارهم "حاشية" تُضاف إلى ملفات والديهم، مما يعني أنه قد يتم تجاهل الأسباب الخاصة بالأطفال أو الأسباب الفردية لمنح اللجوء أو منح وضع نظامي آخر. وقد ينتهي الأمر بالأطفال غير المصحوبين الموجودين لدى أنظمة الرعاية إلى اعتماد المسار غير النظامي عند البلوغ، في سن 18 عاماً، فيبشرون هذه المرحلة من حياتهم دون أن تكون لديهم الوثائق اللازمة، مما يؤدي إلى احتمال استبعادهم واستغلالهم، وحتى ترحيلهم. ومن السهل أن يصبح الأطفال المهاجرون والآباء المهاجرون غير نظاميين في ظل تصاريح الإقامة أو العمل المرتبطة بصاحب العمل في حال تغير الظروف، وهو ما يجعلهم عرضة لسوء المعاملة والاستغلال ويحدّ من تمتعهم بحقوق الإنسان<sup>(52)</sup>.

70- ويحث المقرر الخاص الحكومات على التركيز على معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى الهجرة غير النظامية، بينما ينبغي للسياسات وإجراءات تسوية الأوضاع القانونية أن تزود المهاجرين غير النظاميين بالأدوات اللازمة للنجاح. فعلى سبيل المثال، يمكن لحلقات العمل المجانية التي تعلم المهاجرين كيف يصبحون رواد أعمال أن تزودهم بالأدوات اللازمة لتحقيق التنمية في مجتمعاتهم المحلية والأمن المالي لأسرهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي تصميم برامج تسوية الأوضاع القانونية وتنفيذها بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما رابطات المهاجرين، وعند الاقتضاء، مع المنظمات التي يقودها الشباب<sup>(53)</sup>. ويسلط المقرر الخاص الضوء على أهمية تهيئة الظروف الهيكلية للمهاجرين من أجل الازدهار والإسهام في المجتمع.

71- ويودّع المقرر الخاص أن يشدد على الوظيفة الثلاثية لعملية تسوية الأوضاع القانونية بوصفها آلية مركزية لحماية حقوق المهاجرين وأسرهم، ولا سيما الذين يعيشون أوضاعاً هشّة للغاية؛ وبوصفها أداة رئيسية للتنفيذ الفعال لسياسة شاملة للهجرة؛ وبوصفها أيضاً عاملاً يساهم في تحقيق أهداف العديد من السياسات العامة في بلدان المقصد. ومن ثم، تمثل تسوية الأوضاع القانونية أداة للحماية والإدماج تفيد المهاجرين وأسرهم وبلدان المقصد والمجتمعات المحلية على حد سواء. وباختصار، يُعتبر توسيع مسارات الهجرة النظامية وضمان التسوية المؤقتة للأوضاع القانونية، اللذان يؤديان لاحقاً إلى آليات دائمة في بلدان المقصد، جانبين أساسيين لامتثال للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمعايير الدولية الأخرى.

72- ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول بما يلي:

(أ) تعزيز الإطار القانوني لحماية جميع المهاجرين وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تسوية أوضاع هؤلاء الأشخاص من الناحية القانونية، مع مراعاة عوامل مثل مدة إقامتهم وحالتهم الأسرية. وقد يتطلب إحراز تقدم في هذا المجال أيضاً إجراء استعراض وإصلاح تشريعيين على الصعيد الوطني لإنشاء وصقل آليات تسوية الأوضاع القانونية وضمان الحصول على المساعدة القانونية في إطار هذه الإجراءات. وهذا قد يشمل التصديق

(51) انظر التقرير المقدم من منظمة نساء الشبكة المعنية بالهجرة.

(52) انظر التقرير المقدم من اليونيسيف.

(53) انظر التقرير المقدم من منبر الشباب والأطفال المعني بالهجرة.

على المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(54)</sup>؛

(ب) تصميم واستعراض آليات تسوية الأوضاع القانونية وأي برامج جارية، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ الآليات الدائمة لتسوية الأوضاع القانونية على أساس طائفة من الأسباب؛

(ج) ضمان إدراج القيود التي يفرضها القانون الدولي لحقوق الإنسان على عمليات عودة المهاجرين إلى بلدانهم ضمن الأطر القانونية والسياسات الوطنية باعتبارها أسباباً دائمة لتسوية أوضاعهم القانونية عن طريق استعراض وإصلاح التشريعات الوطنية لامتثال للالتزامات القانونية الدولية لحقوق الإنسان (مثل مبدأ عدم الإعادة القسرية، والحق في الحياة الأسرية، والحق في حرمة الحياة الخاصة، ومصالح الطفل الفضلى، والحق في إعادة تأهيل ضحايا التعذيب)، ويمكن أن تُفضي إلى الحق في تسوية الأوضاع القانونية؛

(د) اتخاذ إجراءات إدارية واضحة وفعالة وميسورة التكلفة وميسرة تتيح للمهاجرين، بما في ذلك المهاجرون غير النظاميين، التقدم بطلب للحصول على وضع الإقامة وتجديده لمنع وقوع الأشخاص في المسار غير النظامي نتيجةً لسياسات الهجرة الإدارية غير الفعالة؛

(هـ) ضمان الإعفاءات من الرسوم للأطفال والشباب والأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكفالة أن تكون أي رسوم مفروضة متناسبة ولا تتجاوز تكاليف الخدمات المقدمة لمعالجة الطلبات وإصدار التصاريح؛

(و) الاستعاضة عن وضع "التسامح" بوضع الحماية الوطنية، الذي من شأنه أن يسمح للأفراد بممارسة حقوقهم وضمن تلقيهم المعاملة نفسها التي يعامل بها المهاجرون الآخرون. وينبغي للدول أن تكفل تمكين الأشخاص ذوي "وضع التسامح" من اعتماد مسار للخروج من هذا الوضع عن طريق آلية تسوية الأوضاع القانونية واتخاذ تدابير مؤقتة لحماية حقوقهم الأساسية؛

(ز) تنفيذ سياسات وبرامج الإدماج التي تعزز وتدعم إدماج المهاجرين، بما في ذلك المهاجرون غير النظاميين، وتوفير الموارد اللازمة لإدماج المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية وإتاحة حصولهم على حقوقهم؛

(ح) تيسير استفادة العمال المهاجرين من عملية تسوية الأوضاع القانونية للهجرة عن طريق إزالة الحواجز القائمة والإسهام في أعمال حقوقهم العمالية، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى القضاء في مواجهة الانتهاكات التي يرتكبها أصحاب العمل؛

(ط) توفير المزيد من المرونة لضمان عدم ربط حقوق المهاجرين ووضعهم من حيث الإقامة بصاحب عمل واحد أو قطاع واحد، عن طريق مراعاة واقع سوق العمل عند تجديد وضع الإقامة، والسماح بإقامة جسور بين مختلف أنواع العمل وأوضاع تصاريح العمل (مثل الموظفين، والعاملين لحسابهم الخاص، ورواد الأعمال) للحيلولة دون وقوع العمال المهاجرين في المسارات غير النظامية عندما يتغير وضع العمل أو في حالات الاستغلال<sup>(55)</sup>؛

(54) OSCE, "Regularization of migrants in an irregular situation" .<https://www.osce.org/odihhr/494251>

(55) Caritas Europa, "Demystifying the regularisation of undocumented migrants"

(ي) اعتماد تدابير لضمان حقوق النساء المهاجرات، بما في ذلك العمليات المنزليات، عن طريق تسوية الأوضاع القانونية للهجرة بطريقة لا تعتمد على صاحب عمل معين أو على الزوج أو فرد آخر من أفراد الأسرة، وإتاحتها بأسعار معقولة؛

(ك) في سياق تدفقات الهجرة المختلطة، منح المهاجرين وملتزمي اللجوء، بما في ذلك ضحايا الاتجار المحتملون، وضعاً "مؤقتاً" مناسباً، بما يشمل الحق في العمل، ريثما تصدر نتيجة الإجراءات ذات الصلة، من قبيل تسوية الأوضاع القانونية، وحق اللجوء، والتحديد الرسمي لشخص ما باعتباره ضحية للاتجار؛

(ل) وضع حد لتجريم المهاجرين غير النظاميين وتعزيز التضامن مع المهاجرين لتغيير الخطاب المتعلق بالهجرة، ومكافحة كره الأجانب والعنصرية والتمييز.

---